قضايا

شهد الأردن غياباً تاماً للحياة البرلمانية في السنوات العشر بين 1974 و1984، حاولت الحكومة الأردنية خلالها ملء الفراغ البرلماني. هنا الجزء الثاني والأخير من مطالعة موسّعة عن تلكما الانتخابات

انفراجة أولى ثم استعادة الحياة البرلمانية

انتخابات 1984 التكميلية و1989 الانتقالية في الأردن [2/2]

هاني حوراني

أردنية بعد الإدلاء بصوتها في الانتخابات البرلمانية في مركز اقتراع في عمّان في 20/ 9/ 2016 (فرانس برس)

تحدث الجزء الأوّل من هذا المقال عن أهمية الانتخابات التكميلية في البلاد التي جرت في مارس/ آذار 1984، وكانت لإحياء مجلس النواب التاسع، المنتخب في إبريل/ نيسان 1967، والذي جُمّد في 1974، إثر صدور قرار قمّة الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبحقّه في إقامة سلطته الوطنية على أرضه في الأراضي المحتلة عام 1967. ويتحدّث هذا الجزء عن نتائج انتخابات 1989 وما بعدها.

لماذا «يحنّ» جيل الثمانينيات لمجلس النواب الحادي عشر، ذي المقاعد الثمانين، ويقارنه بعضهم بمجلس النواب المنتخب في أكتوبر/ تشرين 1956، وأفرز أول حكومة برلمانية في تاريخ الأردن؟ لقد مهّدت الأزمات السياسية والاقتصادية – الاجتماعية التي شهدها الأردن في أواخر ثمانينيات القرن الماضي أمام «الانفجار» الشعبي، الذي بدأ في مدينة معان يوم 18 إبريل/ نيسان (1989)، لينتقل بعدها إلى عموم محافظة معان، ومن ثم إلى بقية المحافظات الجنوبية في الأيام القليلة التالية. وقد امتدّت الاحتجاجات إلى السلط وبقية مدن محافظة البلقاء، وشهدت عمان والزرقاء والمفرق وإربد ومدن الشمال والوسط تظاهرات استمرّت حتى يوم 21 من الشهر نفسه.

تسبّب بتلك الاحتجاجات قرار حكومة زيد الرفاعي، يوم 1989/4/16، رفع أسعار المحروقات والمواد التموينية الأساسية، استجابة لطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة ديون الأردن الخارجية. وإلى جانب ذلك، كانت الأزمة السياسية تتفاقم تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية، فالأردن كان قد خسر قبل أشهر قليلة معركة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية لعام 1987، والتي منحت المنظمة فرصة انتزاع الاعتراف العربي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمّة الجزائر، في يونيو/ حزيران 1988. وداخلياً، أدّت القبضة المتشدّدة لحكومة الرفاعي التي طالت الحرّيات العامة إلى زيادة عزلة الحكم، حيث، شملت حلّ مجالس إدارة الصحف اليومية الثلاث، وتعيين لجان مؤقتة لإدارتها، واستبدال رؤساء تحرير تلك الصحف، كما طالت التدخّلات الحكومية النقابات المهنية ورابطة الكتّاب ومنظمات أهلية ومراكز للشباب، وفي نهاية 1988 ومطلع 1989 صعّدت السلطات الأمنية ملاحقتها قادة أحزاب المعارضة وكوادرها. وهكذا لم يكن إنفجار إبريل/ نيسان 1989 مجرّد تحرك احتجاجي على رفع أسعار المحروقات والسلع الأساسية، وإنما أيضاً للمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية، واستئناف الحياة البرلمانية وإطلاق الحرّيات العامة. ورغم تفاجئ الدوائر العليا للحكم بحجم الاحتجاجات وشمولها مختلف المناطق، فقد أدركت استحالة التعامل معها بوسائل البطش والقمع، وأن مفتاح احتواء هذا الانفجار المدني العام يكمن في الحلول السياسية، حيث بادر الملك الراحل، الحسين بن طلال، إلى اقالة حكومة زيد الرفاعي، وتكليف الشريف بن شاكر تأليف حكومة جديدة، انفتحت على النقابات المهنية والمعارضة السياسية، كما وعدت بإجراء انتخابات عامة في نهاية عام 1989. وجمّدت تنفيذ مواد في قانون الانتخاب الصادر عام 1986، التي كانت تحول دون مشاركة الأحزاب المحظورة في الانتخابات، بل بادرت إلى تشجيع ممثلي هذه الأحزاب المعارضة، وقامت على الترشح للانتخابات النيابية، وألغت القيود المفروضة على الصحافة.

وقائع وتيارات وأحزاب ونتائج

أعلنت الحكومة في أواسط أغسطس/ آب 1989 عن موعد إجراء الانتخابات العامة في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه. ومع فتح باب الترشح رسمياً، في 14 أكتوبر/ تشرين الأولى 1989، تقدّم 661 مواطناً للترشّح، حيث امتنعت السلطات عن استخدام الفقرة هـ من المادة 18 من قانون الانتخاب، والتي تحظر ترشّح من يكون منتمياً إلى تنظيم «غير مشروع»، وجرى قبول مرشّحي التيارات والأحزاب التي كانت تصنّف باعتبارها تنظيمات «سرّية» أو «غير مشروعة». وهكذا اقتصر عدد طلبات الترشيح المرفوضة على سبعة طلبات. كما انسحب سبعة من المرشّحين ليستقر عدد المرشّحين عند 647 مرشّحاً ومرشّحة يتنافسون على 80 مقعداً نيابياً، من بينهم 65 مرشحاً مسيحياً تنافسوا على تسعة مقاعد و17 مرشّحاً شركسياً وشيشانياً تنافسوا على ثلاثة مقاعد، وقد تقدّمت إلى الانتخابات 12 مرشّحة ينتمين إلى سبع دوائر من أهل 20 دائرة انتخابية تمثل عموم البلاد. وقد ظهرت الأرقام ارتفاع حدّة التنافس الانتخابي، حيث وصلت إلى معدّل عام هو 8،1 مرشّح لكل مقعد على المستوى الوطني. وقد بلغ معدل التنافس حدّه الأعلى في دائرة عمّان الثانية، إذ وصل الى نحو 12 مرشح لكل مقعد، في حين كان الحد الأدنى للتنافس هو 5،3 للمقعد الواحد في دائرة محافظة البلقاء. وبلغت نسبة عدد المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع، يوم 1989/11/8، 63،3% ممن يحوزون بطاقات انتخابية، و54،4% من الناخبين المسجّلين في الجداول الانتخابية. وتعود للنظام الانتخابي المسؤولية عن انخفاض عدد المقترعين، حيث كان قانون الانتخاب يمنع حقّ المشاركة في الاقتراع للمواطن الذي بلغ 19 سنة فما فوق، وأن يكون أولاً مدرجاً في سجلات الناخبين، وثانياً أن يكون حائزاً البطاقة الانتخابية.

وقد تميزت انتخابات 1989 بتنوّع اتجاهات المرشّحين السياسية والأيديولوجية، ما انعكس على نتائج هذه الانتخابات، حيث تقدّمت الحركة الإسلامية بقائمة من 26 مرشحاً فازوا بما يعادل 14% من أصوات المقترعين، لكنهم حصدوا 20 مقعداً، يمثلون 25% من عدد مقاعد مجلس النواب الأردني، مستفيدين من الحرية الواسعة التي تمتّعت بها جماعة الإخوان المسلمين في عدة عقود سابقة، ومكّنتهم من التمتّع بنفوذ واسع في المؤسّسات التعليمية والاوقاف والمساجد والمستشفيات والجمعيات، في حين لوحقت الأحزاب الأخرى منذ 1957، عندما فرضت على البلاد الأحكام العرفية، وحُلت الأحزاب القائمة، ولوحق المعارض منها عدة عقود لاحقة.

> تميزت انتخابات 1989 بتنوّع اتجاهات المرشّحين السياسية والأيديولوجية، ما انعكس على نتائج هذه الانتخابات
>
> مكّنت القوانين الجديدة من توفير مظلة شرعية لأحزاب المعارضة السياسية، ولتأسيس أحزاب جديدة
>
> حالة الانفراج السياسي التي أطلقتها انتخابات 1989 انتكست وتآكلت مظاهرها منذ دخل الأردن عملية السلام مع إسرائيل

أما أحزاب التيار الوطني الديمقراطي فقد فاز بنحو 15 مقعداً نيابياً، رغم القيود الثقيلة التي كانت تقيّد حركته، فضلاً عن حملات الاعتقال التي تعرّض لها. والواقع أن عدد المرشّحين المحسوبين على التيار الوطني الديمقراطي، بلغ 53 مرشّحاً، حازوا على 335،364 صوتاً، أي ما يعادل 16% من مجموع أصوات المقترعين، أن الثقل الانتخابي الفعلي للتيار الوطني الديمقراطي فاق بكثير حصّته من مقاعد البرلمان الأردني، لكن تفرّق أطراف هذا التيار وفشلهم في خوض الانتخابات بقوائم موحّدة حدّ من مضاعفة حجم تمثيله.

وعلى الرغم من أن الحصّة الأكبر للمرشّحين في انتخابات 1989 كانت تتشكّل من مرشّحي العشائر والوجهاء وكبار المتقاعدين العسكريين والوزراء السابقين ورجال الأعمال، إلا أن هذا التيار حصد 33 مقعداً فقط، لكنهم عجزوا عن تشكيل كتلة نيابية موحّدة، بل كان بعضهم يتقاطع في مواقفه مع القوى الديمقراطية والوطنية، فيما يخصّ قضايا الحريات العامة والسياسات الاقتصادية.

وتبرز أهمية انتخابات 1989 أنها، ولأول مرة منذ انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 1956، تُفرز مجلساً نيابياً لا تفوز فيه أغلبية موالية للسلطات التنفيذية، بينما كانت الانتخابات العامة، خلال العقود السابقة، تجري بطريقة تضمن للحكومات أغلبية اوتوماتيكية، ما كان يسمح لها بالتفرّد بالسلطة. وقد أفرزت تلك الانتخابات تركيبة برلمانية جديدة، تستمد قوتها بدرجة كبيرة من الشعب، وتتمتع، بالتالي، باستقلاليةٍ تمكّنها من ممارسة سلطاتها التشريعية ودورها الرقابي بدرجة كبيرة من الفعالية. ولعل أبرز ما ميّز مجلس النواب الحادي عشر أنه تعدّدي بالمعنيين، السياسي والحزبي، ويكاد يمثل المجلس مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والاجتماعية، فمن ناحية تمثل التيار الديني في مجموعتين: أولهما، وأكبرهما، جماعة الإخوان المسلمين، والثانية «دار القرآن» و«الإسلاميين المستقلين». أما التيار السياسي الوطني الديمقراطي (المعارضة القومية واليسارية) فقد تمثل بنوابٍ عن كل من: الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث والتيار الناصري و«التجمّع الدستوري». ... وبالخلاصة، أبرز مصادر قوة المجلس النيابي الحادي عشر تعدّديته الواسعة وقوته التمثيلية.

ما بعد الانتخابات

على إثر الانتخابات تشكّلت حكومة مضر بدران، التي تعهدت بإجراء خطوات إنفراجية، في مقدمتها الالتزام بتجميد الاحكام العرفية وتصفية آثارها، تمهيداً لالغاء هذه الاحكام كلياً؛ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ إعادة الموظفين المفصولين إلى وظائفهم السابقة؛ إلغاء القيود على التنقل والسفر والعمل؛ إعادة جوازات السفر المحجوزة وتمكين أصحابها من تجديدها والتمتّع بحرية السفر؛ إلغاء قرار حل رابطة الكتّاب الأردنيين؛ إعادة مجالس إدارة الصحف اليومية التي سبق وأن حلّت بقرارات عرفية.

تتوّجت انتخابات 1989 بتشكيل لجنة ملكية لصياغة «ميثاق وطني»، يوفّر إطاراً للمصالحة ما بين النظام السياسي وتشكيلات المعارضة، ولبلورة معالم الإصلاح المنشود. كان ذلك في إبريل/ نيسان 1990. وقد ضمّت اللجنة مختلف ألوان الطيف السياسي الأردني، وقد تضمّن الميثاق الذي أقرّ في مؤتمر واسع، في يونيو/ حزيران 1991 الاطار العام للعمل السياسي، بالاستناد إلى أحكام الدستور والثوابت والمفاهيم المركزية التي جرى التوافق عليها. وإلى جانب الميثاق الوطني، تَم سنّ مجموعة من القوانين التي شكلت الأرضية التشريعية لعملية الإصلاح السياسي، وفي مقدّمتها قانون الأحزاب (رقم 32 لسنة 1992)، قانون المطبوعات (رقم 10 لسنة 1993)، قانون محكمة العليا (رقم 12 لسنة 1992)، والذي منح المحكمة صلاحية الطعن في القرارات الحكومية، وألغى الحصانة الممنوحة لهذه القرارات.

لقد مكّنت القوانين الجديدة من توفير مظلة شرعية لأحزاب المعارضة السياسية، ولتأسيس أحزاب جديدة. كما سمحت بتوسيع نطاق الحرّيات الصحفية، وترخيص عشرات الصحف الأسبوعية والحزبية الجديدة، كما وفرت للصحف اليومية قدراً اكبر من الحرية، بعد زوال الرقابة المسبقة عليها، ورفعت عنها أشكال التهديد بالإغلاق أو إلغاء الامتياز، وتمتعت منظمّات المجتمع المدني، بدورها، بقدر غير مسبوق من حرية العمل.

ولكن حالة الإنفراج السياسي التي أطلقتها انتخابات 1989 انتكست وتآكلت مظاهرها منذ دخل الأردن عملية السلام مع إسرائيل، والتي تتوّجت بتوقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1994. ورغم طرح عدّة مبادرات إصلاحية العقدين الأخيرين، إلا أن هذه المبادرات لم تفلح في إزالة الفجوة المتعاظمة بين الدولة الأردنية والمجتمع، وقد شكّلت مبادرة «تحديث المنظومة السياسية» التي كان قد أطلقها الملك عبدالله الثاني في 10 يونيو/ حزيران 2021 الحلقة السابعة من محاولات الوصول إلى «خريطة طريق» للإصلاح السياسي في المملكة. ولعل أبرز مخرجاتها مشروع قانون للانتخاب ومشروع آخر للأحزاب السياسية، إضافة إلى عدد آخر من التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي، وتوصيات أخرى لتمكين المرأة والشباب. فهل تحقّق «مبادرة التحديث السياسي» التي أشرف عليها رئيس الوزراء الأسبق، سمير الرفاعي، وشارك في وضع مخرجاتها 92 عضواً، ما عجز عنه «المراثون الإصلاحي» خلال عشرينٍ ونيف؟. ... هذا ما سوف تكشف عنه نتائج انتخابات المجلس النيابي العشرين.

(باحث أردني)

انتكاسة الانفراج السياسي

حالة الإنفراج السياسي التي أطلقتها انتخابات 1989 انتكست وتآكلت مظاهرها منذ دخل الأردن عملية السلام مع إسرائيل، والتي تتوّجت بتوقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في 26 اكتوبر/ تشرين الأول 1994. ورغم طرح عدّة مبادرات إصلاحية العقدين الأخيرين، إلا ان هذه المبادرات لم تفلح في إزالة الفجوة المتعاظمة بين الدولة الأردنية والمجتمع، وقد شكّلت مبادرة «تحديث المنظومة السياسية» التي كان قد أطلقها الملك عبدالله الثاني في 10 يونيو/ حزيران 2021 الحلقة السابعة من محاولات الوصول إلى «خريطة طريق» للإصلاح السياسي في المملكة.